

دور السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار

The Role of Monetary Policy in Investment Promotion

قايد مصطفى

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، كلية
الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت/ الجزائر
Mustapha.Kaid@univ-tiaret.dz

قنصو ميلود زين العابدين

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة سيدي بلعباس / الجزائر
miloud.konsou@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2025/04/22

تاريخ القبول: 2025/03/24

تاريخ الإرسال: 2025/01/19

الملخص:

تواجه السياسة المصرفية في الجزائر عدة تحديات، ففي الوقت الذي شهد فيه العالم في العقدين الأخيرين سلسلة من التطورات والتغيرات المالية والمصرفية المتسارعة، التي أفرزتها العولمة المصرفية كتحرير الخدمات المصرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، الأمر الذي حازا كبيرا أمام البنوك والمؤسسات المالية أينما كانت، كان الكبح المالي هو المسيطر في الجزائر كمختلف الدول النامية، وهذا ما دفع من المشرفين على السياسة النقدية والمصرفية الجزائرية اتباع سياسات واستراتيجيات ملائمة من شأنها تحسين وزيادة كفاءة البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية مما يساهم في تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة-التمويل-الرقابة المصرفية-وسائل الدفع-فتح رأس المال-الدينار الرقمي

Abstract:

Algeria's banking policy faces several challenges: while in the last two decades the world has witnessed a series of rapid financial and banking developments and changes, brought about by banking globalization, such as the liberalization of banking services and the use of modern technology in this area financial institutions wherever they may be, Financial braking was dominant in Algeria as various developing countries, and this was prompted by the supervisors of Si. Piggyback. Algerian banks and banks pursue appropriate policies and strategies that improve the efficiency of Algerian banks and financial institutions, thereby improving Algeria's investment environment.

Keywords: Governance-Finance-Banking Control-Payment Methods-Capital Opening- Digital Dinar

على الرغم من وجود سوق نقدي راسخ بين المصارف التجارية الجزائرية وتحرير أدوات السياسة النقدية، فإن سوق النقد الجزائري وصل إلى المستوى الذي وصلت إليه سوق المال في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، حيث يتطلب مراقبة جيدة لسلوك العوامل المستقلة والتحكم في تقنيات التنبؤ بالسيولة، حتى في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، فيما يتعلق بخصائص القطاع المصرفي الجزائري، وخاصة فيما يتعلق بالسيولة الزائدة¹.

وبصدور القانون النقدي والمصرفي و تحديث النظام المصرفي، وتعزيز وظائفه لتنظيمية والرقابية، واتباع الممارسات المعمول بها على المستوى الدولي، وتوفير بيئة مناسبة للاقتصاد للعديد من المستثمرين وأصحاب الشركات لاسيما من الناحية التكنولوجية، قصد توفير المناخ الملائم للمتعاملين الاقتصاديين لاستخدام كل الأدوات المصرفية الحديثة، وهو لبنة بناء جديدة تضاف إلى سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الجزائر، خاصة وأن الفاعلين الاقتصاديين يحبذون استخدام جميع الأدوات المصرفية الحديثة لتوفير مناخ مناسب للاستثمار في القطاع المصرفي، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد².

باستخدام المنهج التحليلي من خلال الوقوف على جهود الجزائر في تطوير سياستها النقدية والمصرفية للنهوض بقطاع الاستثمار في البلاد وأحكام النصوص القانونية التي تناولت الموضوع سنحجب على الإشكالية التالية: إلى أي مدى سيساهم القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 بترقية الاستثمار في الجزائر؟

المبحث الأول: تعزيز آليات النهوض بالقطاع النقدي والمصرفي

ويغطي القانون النقدي والمصرفي الجديد أهم الجوانب وأكثرها قابلية للتطوير، حيث أنه يعمل على تحديث النظام المصرفي، وتعزيز الوظائف التنظيمية والرقابية، ويسمح له بالتوافق مع ممارسات البنوك المركزية على المستوى الدولي.

المطلب الأول : تعزيز حوكمة النظام المصرفي

تعتبر الحوكمة المصرفية أحد المداخل المهمة لضمان سلامة وكفاءة الأداء المصرفي وحماية الأطراف ذات الصلة بالنشاط البنكي³. حيث تعمل البنوك على تقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية للمشاريع، وتقديم

¹ عبد الغني حريزي و رضوان امساعد ، السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الكبح الى التحرير وانعكاساتها على السوق النقدية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، مارس 2017، ص 124.

² شويعل مولود وجغري شبيلة، إشكالية عصرة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل متطلبات العولمة المصرفية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2018-2019، ص 65.

³ فويدر بورقية، ريم عمري، سامي عمري، واقع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 01 العدد 01، ديسمبر 2018، ص 37.

قنصو ميلود زين العابدين، قايد مصطفى

الخدمات المالية لعدد كبير من العملاء، وكذلك توفير السيولة في ظل ظروف السوق الصعبة، وعواقب عدم قدرتها على أداء وظائفها تؤثر سلبا على الاقتصاد ككل، حيث يؤدي فشل أحد البنوك إلى تآكل ثقة الجمهور في باقي البنوك وعدم قدرتها على الوفاء.¹

ويؤدي تطبيق الحوكمة في البنوك الى زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد مما يساهم في تحقيق أهدافها.

وبالرغم من توافر الإطار التشريعي والملائم ووجود بعض الدلالات والمؤشرات التي توحى ببداية الوعي بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري، إلا أن هذا التطبيق لم يرق إلى المستوى المطلوب وذلك في ظل غياب ميثاق الحوكمة لدى البنوك الجزائرية،² حيث يهدف هذا القانون النقدي والمصرفي تعزيز حوكمة بنك الجزائر من خلال:

• اعتماد نظام العهدة لممارسة وظيفة محافظ ونائب محافظ بنك الجزائر، مما سيزيد من موثوقية واستقرار إدارة بنك الجزائر و يعزز استقلالية بنك الجزائر في أداء مهامه و يعد بنك الجزائر تقريرا سنويا عن أنشطته في مجال السياسة النقدية والرقابة المصرفية والمساهمة في الاستقرار المالي، ويرسله محافظ البنك إلى رئيس الجمهورية أو الوزير الأول في نهاية كل سداسي من السنة اللاحقة، ويجب أن يحتوي هذا التقرير على العناصر اللازمة لفهم كامل للسياسة النقدية، ويجب تقديم هذا التقرير في شكل بيان إلى المجلس الشعبي الوطني، وبعد ذلك ستجري المناقشات.

المطلب الثاني: توسيع صلاحيات مجلس القرض والنقد

يعتبر مجلس القرض والنقد من بين هيئات الضبط المستقلة التي جاء بها القانون رقم 90-10 الملقى والتي تبين الوظيفة الاقتصادية للدولة في سياق الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي.³

وقد اقتضت مهام المجلس منذ التأسيس على إصدار التنظيمات النقدية¹ ومنح التراخيص لإنشاء أي بنك أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري وكذا المساهمات الأجنبية في البنوك أو المؤسسات التي يحكمها القانون الجزائري، كما للمجلس أيضا سلطة منح الاعتماد للبنوك والمؤسسات المالية بعد الحصول على الترخيص.

¹ حولة قرة ومقدم عبرات، تحديات حوكمة الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء التوجهات المصرفية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، المجلد 6، العدد 02، 10/30/2023، ص228.

² مريم هاني، تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 04، العدد السابع، ديسمبر 2017، ص 211.

³ اقلولي صافية وولد رايح، مجلس القرض والنقد "سلطة إدارية مستقلة لضبط النشاط المصرفي"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، المجلد 8، العدد 30، 12/02/2013، ص41.

وإلى غاية صدور القانون الجديد للاستثمار سنة 2023 كان نطاق تدخل المجلس هدفه المحافظة على الاستقرار والتوازن المالي في ظل الازمات المالية²، وهذه الصلاحيات لم تعدد تتناسب والتوجه الحالي للجزائر نحو سوق أكثر تحرر واستقلالية.

كما ينتظر أن يعزز تنفيذ مشروع الدينار الرقمي إلى تحفيز ظهور أنشطة اقتصادية جديدة مثل التعدين ومنصات الخدمات المالية ومقدمي المحفظة الرقمية فحسب، بل سيساعد أيضا الشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، على تعبئة التمويل المباشر من المستثمرين وإنشاء آليات جديدة لحل ومعالجة العديد من المشاكل الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني كمشاكل السيولة النقدية، كما أن الدينار الرقمي، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى خفض معدلات التسرب النقدي.

المبحث الثاني: الآليات المستحدثة في السياسة النقدية

حمل القانون النقدي و المصرفي رقم 09-23، آليات جديدة للسياسة النقدية يمكن تكييفها مع خصوصيات العمليات البنكية و هي أحكام توفر سياسة نقدية أكثر فعالية ويحسن بيئة الاستثمار في البلاد.

المطلب الأول: تطوير وسائل الدفع وإنشاء الدينار رقمي

أدى التأخير في تنويع طرق الدفع في البنوك والأنظمة المصرفية الجزائرية إلى إجبار المتعاملين الاقتصاديين على التعامل خارج طرق الصرف الرسمية، مما ساعد على تداول الأموال خارج هذا الإطار، مما ساهم في ظهور ظاهرة الاقتصاد الموازي وانتشار ظاهرة الاكتناز، والتي أصبحت تهديدا للاقتصاد الوطني الذي لا يزال هشا، وبالتالي فإن إنشاء أنظمة الدفع الإلكترونية حديثة سيسهل دخول السيولة التي يتم تداولها في الأسواق الموازية إلى دائرة السوق المصرفية الرسمية.³

كما تعتبر وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تقليدية إلى حد كبير ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد ومنفرة للمستثمرين، ولكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الاحداث والتطورات التكنولوجية في العمل

¹ تتعلق بالإصدار النقدي، الخصم والقبول رهن السندات العامة والخاصة مقابل عملات ومعادن ثمينة، وتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ورصدها وتقييمها، وكذلك مسؤول عن وضع قواعد الوقاية وتنظيم سوق الصرف وضبط القواعد المتعلقة بفتح فروع وفتح مكاتب التمثيل للبنوك الأجنبية.

² فاطمة اقشاش، دور مجلس النقد والقرض في ضبط القطاع المصرفي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، المجلد 8، العدد 01، 2021/06/21، ص 390.

³ قروي حميد، واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 12 العدد 24، 2014/08/01، ص 146.

قنصو ميلود زين العابدين، قايد مصطفى

المصري في وسعيها نحو الصيرفة الالكترونية، شرعت في تقديم وتبني بعض وسائل الدفع الحديثة بداية من صدور القانون النقدي والمصري الجديد¹،

توفير في النفقات، فهي تعد بديلا عن تخفيض جزء كبير من رأس المال لإقامه علاقات مستمرة بين البائعين والمشتريين، وإنهاء دور الوساطة التقليدية والنشاطات التجارية التي تبدأ بخروج السلعة من المصنع وتنتهي بوصولها إلى المستهلك.

- وجود الوسيط الالكتروني، وهو جهاز الحاسب المتصل بشبكة المعلومات الدولية والانترنت، والتي تقوم بنقل القبول والتأكيد ومختلف معاملات الموافقة والتوثيق، لكل من الطرفين في ذات اللحظة رغم تباعد المكان و المواطن.

- السرعة في إنجاز الأعمال والقدرة علي التواصل مع أكثر من جهة في نفس الوقت.

- غياب المعاملات الورقية في استخدامها حيث يتم استخدام النقود الإلكترونية.

- تقلل من زيارة الزبون للبنك حيث يمكن تنفيذ الخدمة من داخل البيت.

- سهولة الاتصال بالعملاء الحاليين و المرتقبين .

فعالية الإدارة والاتصال بالعميلين مما يمكن من زيادة خدمة العملاء والموردين والموزعين.

المطلب الثاني: فتح رأس مال البنوك

لا يعتبر المسعى الجزائري في فتح رأس مال البنوك العمومية جديدا²، على اعتبار أن السلطات الجزائرية كانت قد باشرت في نهاية العقد الأول من القرن الحالي في عملية خصخصة بنك القرض الشعبي الجزائري ولجأت الى أحد البنوك الأجنبية للإشراف على العملية، لكن العملية لم تكتمل وتزامنت مع بداية الأزمة المالية سنوات 2008/2007³.

وقد أمر رئيس الجمهورية بتسريع فتح رأس مال البنوك العمومية "بطريقة علمية ومدروسة بعناية" تحفز على تغيير نمط التسيير القديم المرتكز حاليا على الإدارة بدل النجاعة الاقتصادية.

¹ قروي حميد، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، المرجع السابق، ص 151.

² لم ينص القانون النقدي والمصري الجديد صراحة على موضوع فتح رأس مال البنوك العمومية، غير أن مخرجات اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 2023/04/02، الذي ترأسه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بخصوص اطلاق مسار فتح رأس مال البنوك العمومية وكذا فتح فروع لبنوك وطنية في الخارج، ويهدف الأمر أساسا لتشجيع المنافسة المصرفية وتنويع المتعاملين بين عموميين وخواص ناهيك عن فتح آفاق جديدة للمصدرين الجزائريين خارج المحروقات.

³ مجموعة الاقتصاد والأعمال، الجزائر: الإعلان عن فتح رأس مال البنوك العمومية www.iktissadonline.com/news، تاريخ الاطلاع 2023/11/12.

دور السياسات النقدية والمصرفية في ترقية الاستثمار في الجزائر-دراسة على ضوء القانون

رقم 09-23

و يتم تحديد الصيغة النهائية لعملية الاكتتاب التي ستتأرجح بين 20% و 40% من رأس المال البنك، وتشير المصادر إلى أن البنك المعني يفتح رأس المال بعد بنك القرض الشعبي الجزائري، الذي استكمل التحضير العملية منذ أشهر هو بنك التنمية المحلية، حيث تمر عملية فتح رأس المال عبر عدة مراحل.¹

وفي هذا السياق أبرز استاذ الاقتصاد اسحاق خرشي لوكالة الانباء الجزائرية أن تأكيد رئيس الجمهورية تسريع عملية فتح رأس المال البنوك العمومية بطريقة علمية ومدروسة بعناية ستغير الطريقة التي تعمل بها البنوك بفعالية، وهذا سيؤدي إلى مزيد من الربحية، والتي ستغير أسلوب الإدارة القائم حاليا على الإدارة الكلاسيكية.²

و لم توضح السلطات الجزائرية حتى الآن آليات وحجم رأس المال المفتوح وماهية البنوك العمومية المعنية بعملية فتح رأس المال، كما لم يتم تناول مسألة في غاية الأهمية من خلال بيان الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم الحق في المشاركة في خصخصة البنوك العمومية، وما إذا كانت عملية مشاركة البنوك الأجنبية ورأس المال الأجنبي بشكل عام تقتصر- على القطاع الخاص المحلي، أو ما إذا كانت هناك إمكانية لمشاركة البنوك الأجنبية بشكل خاص ورأس المال الأجنبي بشكل عام.

خاتمة:

جاء القانون النقدي والمصرفي الجديد لتغطية أهم الجوانب القابلة للتطوير، حيث ستسمح أحكامه بتحديث المنظومة المصرفية وتعزيز وظائفها التنظيمية والرقابية وتمكينها من التآشي مع ممارسات البنوك المركزية على المستوى الدولي، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أن الجزائر تهدف من خلال هذا القانون إلى:

- تحسين مناخ الاستثمار عن طريق هيكلة البنوك العمومية بما يمكن من تنوع خدماتها بشكل شامل على غرار البنوك العالمية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي لزيادة قدراتها التنافسية لتحقيق معدلات نمو أعلى؛
- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي عن طريق عصرنة المنظومة المالية وأنظمة الدفع الجارية حاليا.

قائمة المراجع:

أ- النصوص القانونية:

- 1- القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 يونيو 2023، لعدد 43 من الجريدة الرسمية، جاء ليلغي قانون النقد والقرض الذي صدر لأول مرة في 14 أبريل 1990، وعرف عدة تعديلات في 2001 و 2003 و 2010 وآخرها في عام 2017.

¹ أيمن سلحاني، الجزيرة، الجزائر، هل تتدفق الاستثمارات الأجنبية بعد اعتماد القانون النقدي والمصرفي الجديد؟، www.aljazeera.net/ebusiness، 10/4/2023 تاريخ النشر 2023/04/10، تاريخ الاطلاع 2023/11/29.

² وكالة الانباء الجزائرية، فتح رأس المال البنوك العمومية سبب عكس إيجابا على المنافسة وتنوع المتدخلين في الساحة المصرفية، www.aps.dz/ar/economie، تاريخ النشر 2023/04/03، تاريخ الاطلاع 2023/12/02.

ب- المقالات:

- 1- عبد الغني حريري و رضوان امساعد، السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الكبح الى التحرير وانعكاساتها على السوق النقدية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01-، مارس 2017
- 2- قويدر بورقية، ريم عمري، سامي عمري، واقع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 01 العدد 01، ديسمبر 2018.
- 3- مريم هاني، تقويم مدي التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 04، العدد السابع، ديسمبر 2017.
- 4- اقلولي صافية وولد راجح، مجلس القرض والنقد "سلطة إدارية مستقلة لضبط النشاط المصرفي"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، المجلد 8، العدد 2013/12/30، 02.
- 5- فاطمة اقرشاح، دور مجلس النقد والقرض في ضبط القطاع المصرفي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، المجلد 8، العدد 01، 2021/06/21.
- 6- جلالية عبد الجليل و بن عبد الفتاح دحمان، آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير الاحترافية لانفاقيات لجنة بازل، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 5 العدد 2، 2017/06/30.
- 7- سويلم عبد الوهاب و بوحادة مُحمد مساعد، آليات الرقابة على المؤسسات المصرفية وفعاليتها في مكافحة الفساد المالي وفق التشريع الجزائري، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المركز الجامعي البليز، الجزائر، المجلد 02، العدد الرابع، ديسمبر 2017.
- 8- قرومي حميد، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، مجلة دراسات الاقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 12 العدد 24، 2014/08/01.
- 9- وسيلة سعود، مُحمد بن أحمد أساء، واقع توجه عينة من البنوك الجزائرية نحو الخدمات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2020/09/30.
- 10- دغنوش العطرة، التمويل الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُحمد خيضر- بسكرة، الجزائر، المجلد 17، العدد 48، 2017/12/31.
- 11- نصير يحي الشريف، الصيرفة الاسلامية، آلية تمويل للتنمية المحلية في الجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المركز الجامعي بركة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2023/06/24.
- 12- خولة قرة ومقدم عبرات، تحديات حوكمة الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء التوجهات المصرفية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، المجلد 6، العدد 02، 2023/10/30.

دور السياسات النقدية والمصرفية في ترقية الاستثمار في الجزائر-دراسة على ضوء القانون

رقم 09-23

- 13- زيدان لخضر وفرجي ثُمّ، مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي، المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ، مجلة المدير، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي بالقطب الجامعي – القليعة، مجلد 08، العدد 01، 2021/06/28.

ج- المذكرات الجامعية:

- 1- بلخير مريم، اليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وفق قانون القرض والنقصد، مذكرة ماستر في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2019.
- 2- شويعل مولود وجفري شبيلة، إشكالية عصنة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل متطلبات العولمة المصرفية، مذكرة ماستر في للعلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل، 2018-2019.

د- المواقع الالكترونية:

- 1- <https://www.mrp.gov.dz>
- 2- www.iktissadonline.com
- 3- <https://www.aljazeera.net>
- 4- www.aps.dz/ar/economie
- 5- <https://www.annasronline.com>